

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تصدير

أصدرت منكرات في القانون الدولي العام عام ١٩٧٠ لطلبة كلية الشريعة والقانون ، ومنذ هذا التاريخ وأنا أبذل جهدا كبيرا في سبيل تحسين المادة العلمية التي اقدمها لطلبتي في كليات الشريعة والقانون بالقاهرة والإقليم ، ولطلاب كلية الحقوق بجامعة طنطا وغيرهم من المستطلين بالدراسات القانونية الدولية بشكل عام ، وكان ان أصدرت وجيزا في القانون الدولي عام ١٩٧٤ ، فوسيطا فيه عام ١٩٧٦ من جزئين ، ثم أصدرت في عام ١٩٨١ مؤلفا في القانون الدولي المقارن بالشريعة الاسلامية بعنوان قواعد العلاقات الدولية في القانون الدولي والشريعة الاسلامية ، ثم أصدرت عدة طبعات من كتاب « قواعد العلاقات الدولية » منذ عام ١٩٨٢ وحتى الآن .

والآن اتقدم بطبعة من مؤلف اخر اسميته « مبادئ القانون الدولي » عدت فيه الى ماكتبت من قبل في هذه المادة ، ففقت بمراجعته وجعلته اكثر تبسيطا عن ذي قبل ، لأنى اتوجه به أساسا لطلابي ، وان كنت قد استكملت العديد من التطورات التي جرت في حقل الدراسات الدولية ، اذ ان جهودا دولية تبذل الآن في اطار المنظمات الدولية المختلفة بشكل عام ولجنة القانون الدولي بشكل خاص في سبيل تقنين وتطوير القانون الدولي ، واثمرت هذه الجهود في عقد اتفاقيات شارعة جديدة نظمت العديدة من المسائل ، كذلك حدث تطوير في القواعد التي تحكم قانون المياه الدولية بابرام اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار عام ١٩٨٢ .

وساعدل عن التقسيم الذي اتبعته في الطبقات السابقة من مؤلفي ،
لأقسم هذا المؤلف الى خمسة أقسام رئيسية لتناول في القسم الأول الحديث
عن القاعدة الدولية ، من حيث خصائصها ، وعلاقتها بقواعد القانون
الداخلي ، ووسائل الإلزام الأخرى الموجودة في داخل الدول ، ثم مصادرها
المختلفة ، والمسئولية الدولية عن مخالفة هذه القواعد .

أما القسم الثاني فسوف أخصصه للحديث عن أشخاص القانون
الدولي ، فأتناول بالدراسة الدولة أولاً ، ثم أتعرض لمركز الفرد في القانون
الدولي ، حيث أن دراسة المنظمات الدولية قد تمت في مؤلف آخر .

وسوف أخصص القسم الثالث لتناول تنظيم العلاقات الدولية في وقت
السلم ، لأعرض للقواعد التي تنظم العلاقات الدبلوماسية والقنصلية ، سواء
بين الدول أو بين المنظمات الدولية بعضها البعض ، أو بين الدول والمنظمات
الدولية .

أما القسم الرابع فسوف أتحدث فيه عن تنظيم المرافق العامة الدولية
حيث سأتناول بالدراسة التنظيم القانوني للمياه الدولية ثم الهواء والغضياء
والاثير .

والقسم الخامس سوف أخصصه لدراسة تنظيم العلاقات الدولية عند
قيام نزاعات مسلحة .

والواقع أن النشاط الدولي قد تزايد في الأونة الحاضرة بشكل ملحوظ
بحيث لا يمكن أن نفصل المشاكل الداخلية عن المشاكل الدولية في يسر الآن ،
كما أن الامام بالتنظيم القانوني للمجتمع الدولي الآن ، أصبح يشكل مشكلة
بكل الاماني ، لذا أرجو الله أن يوفقتي الى تقديم عمل علمي مبسط أخدم فيه
ربي ووطنى وطلابي .